

## الفصل الخامس

### التنظير الجديد ومعضلة الفقراء

أولاً- الفقر والعلم الاجتماعي

ثانياً- من الفقر إلى الحرمان



## الفصل الخامس

### التنظير الجديد ومعضلة الفقراء

حظيت ظاهرة الفقر باهتمام واسع على مختلف المستويات الدولية والجهوية والمحلية، وبخاصة منذ الخمسينيات من هذا القرن عندما بدأ المسؤولون والمخططون ومقدمو المساعدات يولون عناية كبيرة للتفاوتات السوسيو-اقتصادية المتزايدة يوماً بعد يوم في البلدان النامية التي تسرعت الكثير من دولها في وضع برامج وخطط التنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تكنولوجي<sup>28</sup> [إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 28]. وغير خاف على أحد أن هذا الاهتمام لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية، لكن أيضاً من عدم الاستقرار وضعف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه لمنجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة.

وفي هذا السياق، أثار الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي أملاً عريضة لدى الفئات الاجتماعية الدنيا لتحقيق مزيد من الرقي والتقدم، لكن ظروف الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية، وتولي السلطة السياسية نخبة متسلطة زاد من حدة تراكم المشاكل وتدهور أوضاع الفئات التي تشغل قاع السلم المهني، وتعيش على هامش الاقتصاد المنظم وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والاستغلال. وما يزيد في تردي أوضاعها الراهنة والمستقبلية في المجتمعات العربية تحديداً هو سقوط قناع حملة المشروع التحديثي ووصول أنماط التنمية العربية إلى ألقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها، خاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا باعتبارها ظاهرة انتقالية، في العمالة الموجرة. ولعل أول الحقائق الرقمية التي

يجب تأكيدها هنا هي أن ستين (60) مليون عربي يعيشون من الأمية وثلاثة وسبعون (73) مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود عشرة (10) ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي (2/3) سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية [النصر، ع. 151، 1997/9، 12].

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع، ومن ثم فهي ليست بُعدا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات أبنيتها الاجتماعية، وعجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء والمحرومين الذين يشغلون حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقيّة العربية المعاصرة.

ومن هنا تتأتى ضرورة التأمل في واقعنا العربي المتردي ليس بتوصيفه وتبيان حجم كارثته ومأساته، وإنما بإعادة قراءته في ضوء تحولات نهاية القرن، وتغيير الفكر السياسي والاجتماعي وما صاحبه من ظهور العديد من المصطلحات التي تحاول أن تعبر عن ظاهرة الفقر مفهوما وواقعا.

من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم واقع الفئات الدنيا في ضوء الصياغات النظرية الجديدة والتحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

### أولا - الفقر والعلم الاجتماعي

رغم التوسع الملحوظ في الاقتصاد العالمي خلال العشرية الأربع الماضية، إلا أن عدد الفقراء ظل يتزايد بوتائر عالية، حيث بلغ عدد السكان الذين يندرجون تحت فئة الفقراء فقرا مطلقا 1.3 مليار نسمة في عام 1993، على أن الفقر ليس مطلقا

فحسب، وإنما هو نسبي أيضا. فالإملاق الذي يعيش فيه عدد قد يقترب من خمس (1/5) البشرية، هو مؤشر على تدرج الأوضاع المعيشية خاصة في البلدان النامية أين نجد في جنوبي الصحراء وجنوب آسيا فقط حوالي ثمانمئة (800) مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة [عالم المعرفة، ع. 201، 43:42]. هذا ويقدر البنك العالمي عدد من يفتقرون لفرص الحصول على المياه المأمونة و"الصرف الصحي ب : 1.5 مليار و 2 مليار على التوالي [المرجع السابق، ص. 159]، في حين تؤكد إحصائيات سنة 1996 التي أصدرها المكتب الدولي للشغل أن ثلاثة وسبعون (73) مليون طفل في العالم تتراوح أعمارهم ما بين عشرة (10) و أربع عشرة (14) سنة يمارسون نشاطات مهنية مختلفة، وأن الكثير منهم تحولوا إلى عبيد في بعض المناطق الآسيوية والأفريقية. وفي هذا الصدد تؤكد الشواهد الكمية أن عدد هؤلاء الأطفال العاملين قد بلغ في آسيا 44.6 مليون وفي أفريقيا 23.6 مليون. ومما يزيد في قسامة هذه الظاهرة هو ميل هذه الأرقام للارتفاع إلى أكثر من مئة (100) مليون طفل عامل، إذا أحصينا الأطفال العاملين الذين لا تتعدى أعمارهم عشر (10) سنوات، والفتيات الماكثات بالمنازل واللواتي ترغمن على إنجاز الأعمال المنزلية وكذا الأطفال الذين تجاوزوا سن 14 من أعمارهم [الخسبر، ع. 1683، ص. 6].

ونظرا لخطورة انتشار ظاهرة الفقر، فقد حاول عدد من الباحثين و"الرسميين" تشخيصها وتفسيرها بغرض التحكم فيها وتوجيهها، وبهذا الخصوص، يشير "غولدنر Gouldner" إلى أن ما قامت به السلطات الفيدرالية في المجتمع الأمريكي من تدعيم قوي للعلوم الاجتماعية كان ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للنظرية السوسولوجية عموما والوظيفية خصوصا، على اعتبار أن هذه السلطات كانت بحاجة ماسة إلى

مساهمة العلم الاجتماعي في حل المشاكل الواقعية المتشعبة، وخاصة ما تعلق منها بتصميم وتوجيه السياسات الوطنية إيجاد الإجابات المناسبة للتساؤلات التالية:

1- كيف تتحسن ظروف المجتمع؟

2- كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟

3- كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج؟

4- ما هي الوسائل الفاجعة لتدعيمها وتوسيع نطاقها؟

ومما يدل على تدعيم العلوم الاجتماعية منذ منتصف الخمسينيات هو ظهور أعمال كثيرة تهتم بتطويع المشاكل الاجتماعية. ولقد اشتق هذا التدعيم من المساندة الحكومية لهذه العلوم، وارتفاع معدلات الاستثمار في مختلف مجالاتها، فضلا عن الصراعات الكبرى التي كانت تدور رحاها حول الحقوق المدنية وحركة الحرب على الفقر War on poverty في الستينيات من هذا القرن. وفي ظل هذه الظروف وفي أقل من عشرية ظهر فرع متميز يعتمد منظور علم الاجتماع وأدواته التصورية ونظرياته ومناهجه في تناول المشكلات الاجتماعية وتغيير الواقع المعيش. إنها سوسيولوجيا الفقر The Sociology Of Poverty التي كانت آنذاك تمثل الفرصة الجديدة للنشاط وإضفاء طابع التفسير المؤسسي الرسمي على علم الاجتماع فسي الولايات المتحدة الأمريكية [Gouldner, 344-351].

وتذكر الوقائع التاريخية والشواهد الواقعية أن الأنثروبولوجيا قد لعبت دورا كبيرا في بدء الاهتمام بالفئات المدنية الدنيا، ولفت الانتباه لبعض الموضوعات مثل الثقافة الفرعية الإثنية في المجتمع الحضري ومجتمع النواصي والأسر الفقيرة في المناطق الحضرية المتخلفة، خاصة في البلدان النامية التي أصبحت مشكلة الفقر فيها من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

بيد أنه من الملاحظ أن الاهتمام الأثنربولوجي بتقصي وتحليل واقع هذه الفئات قد استند في عمومها إلى منظور محدود فشل في ربط المشاكل الجزئية للفقراء بالظواهر الاجتماعية الكلية. غير أنه في نفس الوقت استطاعت نظرية الهامشية التي تطورت في أمريكا اللاتينية، من تحويل الاهتمام المعاصر للعلم الاجتماعي من العناية بالفقر على نطاق ضيق للبحث الميكرو- أمبريقي إلى دراسة أوسع وأشمل للإجابة على مشاكل وتطلعات الفقراء [Lomnitz; 185-203].

ورغم أهمية هذه النظرية من الناحية العملية، إلا أنه قد ثارت من جديد فسي الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية، مناقشات كثيرة حول الوزن النسبي والدور المركزي الذي تحتله الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنظم في البيئة الطبقيّة لمجتمع المدينة.

ولقد تظن علماء الاجتماع والاقتصاد منذ بداية السبعينيات إلى أهمية الأنشطة التي يمتنها الفقراء سواء في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل أو المساهمة في عملية التنمية الحضرية. ومما لا شك فيه أن أحداً يكون على اطلاع بالوضع السوسيو- اقتصادي لمدن البلدان النامية لا يندهش لظاهرة محدودة مناصب العمل في القطاع الرسمي. فالقسم الأكبر من السكان يحصل على قوته اليومي من أنشطة تافهة إلى أن ظهر مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي *The Urban Informal Sector* في كتابات "كايت هارت K. han" سنة 1971، ليضع حداً للمناقشات الدائرة حول القطاعين "العصري - التقليدي"، فضلاً عن أهميته التحليلية في فهم مكونات البناء الاجتماعي الحضري، ووصف وتشخيص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم وغير محمي وتمكن في غالب الأحيان مناطق متخلفة، وكذلك نظرت له لما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، ودافع قوي لعملية التنمية [Sinclair, 79-90].

ومنذ هذا التاريخ (1971) أصبحت أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي يمتثلها فقراء المدن محل اهتمام الوكالات الدولية والحكومية، حيث ظهرت العديد من الكتب، المقالات، الأوراق البحثية، الوثائق التخطيطية والاقتراحات النظامية لتؤكد الدور الاستيعابي - الإنتاجي - الخدمي لهذه الأنشطة.

وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الظاهرة الحضرية إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية. وبرغم اختلاف هذين المدخلين إلا أنه من الممكن تحديد اهتمامهما بصفة عامة. فقد سعى هذان المدخلان إلى تفسير ظاهرة الفقر واقتراح البدائل الممكنة للتحقيق من حدتها، وطرحا بذلك تساؤلات عديدة تتعلق بعضها بتزايد عدد الفقراء وتدهور أوضاعهم، ارتفاع عدد الأحياء المتخلفة ومستويات البطالة، الهجرة الريفية - الحضرية ونقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية، وتكوين جماعات جديدة من الفقراء، ويتعلق البعض الآخر بانعكاس ذلك كله على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى إعادة التفكير من جديد في المرتكزات الأساسية لسوسيولوجيا الفقر الحضري ومدى قدرتها على فهم معاناة الفئات المدينية الدنيا من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي.

وفي إطار هذه المراجعة يجب الاعتراف منذ البداية أن هناك محاولات عديدة تبذل في مختلف الدوائر الأكاديمية للمساهمة في بلورة الاتجاه المتنامي بفعل الديناميكية الداخلية للبيئات الحضرية وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق "الجالسين" في قمة الهرم الاجتماعي، فضلا عن تزايد الأصوات المنادية بحق المواطنة "الكاملة" والمساواة والحماية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي وتشجيع ومساعدة الفئات الدنيا التي تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية، بيد أن الشواهد الواقعية تؤكد أن هذه الأنشطة قد أصبحت شكلا اقتصاديا جديدا يتناولته مختلف

المتخصصين في كل من العالم المتقدم والنامي على حد سواء. فالتركيز على ديناميات اقتصاد الفقراء غير الرسمي يلفت الانتباه إلى عملية واقعية ومعاصرة تنمو باستمرار لإعادة تنظيم الأنماط الاقتصادية المتخلفة، من أجل تغيير الاتجاه نحو سوق عمل تعاقدية ومنظم. وعليه فإن نتائج مختلف الأبحاث تشير عددا من التساؤلات التي تدور حول مدى ملامتها في توجيه الدراسات الحضرية الراهنة والمستقبلية وإثراء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي تشكلت أنساقها المعرفية وفق البعد الرسمي. ولقد أكدت هذه الشكوك من خلال الاهتمام بموضوعات حرص المشتغلون بالدراسات الحضرية على وصفها بالارسمية واللامنتجة. إنها تلك الأنشطة التي يمارسها الفقراء والمعممون، وتتمتع بنسبة مرتفعة من قوة العمل تتجاوز في كثير من مدن المغرب العربي 40% من مجموع العمالة الحضرية. وثمة شواهد واقعية تؤكد استغلال هذه الفئات المهمشة في زعزعة استقرار المجتمع الجزائري وتخريب بنيته التحتية، وزيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية في ظل ظروف اجتماعية صعبة تتميز بتزايد معدلات البطالة (أكثر من 28%) والفقير، حيث يعيش 7.59 مليون جزائري في فقر مطلق، منهم 2.76 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان، و 4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم [محفوظ بنون، رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية، نوفمبر 1997].

وعلى ذلك، يمكن القول أن الباحثين الاجتماعيين الجزائريين مدعوون لإعادة دراسة الأوضاع الواقعية للفئات الدنيا التي شاركت بالأمس القريب في ثورة التحرير، وشكلت رافدا من روافد علم الاجتماع الراديكالي. واليوم وفي ظل التحولات التي يخبرها البناء الاجتماعي الجزائري وما ينطوي عليه من تناقضات صارخة، نلاحظ تشكل فئات اجتماعية منقسمة على نفسها وتنتمي لقاع المدينة، توظف العنف الكلامي والفيزيقي للتعبير الاجتماعي عن الذات إلى جانب تزعم

بعض أفرادها للجماعات الإرهابية. ولهذا فإن دراسة إيدولوجيا وبنية هذه الفئات يندرج ضمن المسمى العام الذي يقوم به باحثون جزائريون حول سوسولوجيا الفقر والفئات الدنيا، التي لازالت تتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، ترتبط بعملية التهميش والاستغلال التي تقع ضحية لها. وغير خاف، أن هذا الاهتمام بالأوضاع الواقعية للفقراء، قد دفع هؤلاء الباحثين إلى إثارة جملة من القضايا النظرية والأمبريقية حول تزايد عدد المحرومين بسبب الإختلالات الهيكلية الناجمة عن حقن الليبرالية في دماء النسق الاجتماعي ( تسريح آلاف العمال، ارتفاع عدد البطالين، تأخر دفع أجور بعض العمال لعدة شهور، ضعف القدرة الشرائية، عودة الأمراض التي لها علاقة بظروف ومعيشة الفقراء...الخ). وهذا الاهتمام يرتبط بطبيعة الحال بتغير المفاهيم والمداخل النظرية التي تتناول ظاهرة الفقر، خاصة في المجتمعات الغربية التي تحلوا إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن هذه الظاهرة، مثل الحرمان، الانسلاخ، عدم الاعتراف الاجتماعي...الخ.

### ثانيا - من الفقر إلى الحرمان

رغم كثرة الأبحاث والجهود الأكاديمية المستمرة حول مشكلة الفقر، إلا أن حديثها تنذر بعواقب وخيمة قد تهدد مستقبل الإنسانية. ومما يزيد هذا التهديد وضوحا هو ما يقدمه الإحصائيون والدوائر الرسمية من أرقام مذهلة تشير كلها إلى تلك التزايد المطرد في عدد الفقراء والمعدمين. وهذا ما تؤكدته الشواهد الكمية التي تبين أن عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم يربو عن البليون شخص في العالم، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر على وسائل مناسبة للصرف الصحي عن 1.7 بليون نسمة، أما عدد الذين يعانون من الحصول على المياه الصالحة للشرب فيقدر عددهم بـ 1 بليون، والذين يتعرضون لمأسي تلوث الهواء بـ 1.3 بليون، في حين أن عدد الذين يعانون من الحرمان فهو الأخر في

تزايد مستمر، وذلك مع الأخذ في الاعتبار التزايد المخيف في عدد سكان العالم والذي يفوق 90 مليون نسمة كل عام. ولقد ارتبط هذا التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية، بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية [اسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، 1997، 165-166].

وفضلا عن ذلك فإن تقارير المنظمات الدولية تشير إلى أن توقعات الحياة في اليابان مثلا تقارب الثمانين (80) عاما، في حين لا تتعدى الخمسين (50) في أفريقيا جنوب الصحراء. في العالم العربي وفي إثني عشر بلدا من بين تسعة عشر يتجاوز العمر المتوقع 65 عاما مقارنة بمتوسط قدره 45 عاما سنة 1960. كما أن نسبة وفيات الأطفال دون خمس سنين تصل إلى حوالي 170 في الألف في جنوب آسيا، فيما لا تتعدى 10 في الألف في السويد، وفي العالم العربي تحديدا يصل معدل وفيات الأطفال إلى 83 حالة في كل ألف طفل لم يبلغوا سنة واحدة من أعمارهم. وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم، أما المرأة فهي أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغط الاجتماعي القاسية. وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالي 60 من قراء العالم هم من النساء، ورغم ذلك فإن عدد اللاتي يتحملن الإنفاق على أسرهن هو في تزايد مستمر قد يصل في بعض البلدان إلى الثلث (1/3) وفي العالم العربي لا تشارك سوى 17 من النساء العريبات في القوة العاملة الرسمية [اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 169-170 & مجيد هادي مسعود، 1996، 134].

ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيادة السكانية العالية ومهدد الإمكانات المتاحة. والأمثلة على ذلك كثيرة، لكننا سنكتفي هنا بالوقوف عند تعداد سكان أفريقيا جنوب الصحراء والذي يتعدى 500 مليون نسمة، ويقدر ناتجها القومي بـ 135 مليار سنة 1987، وهذا ما يعادل ناتج بلجيكا التي لا يتعدى تعداد سكانها 10

مليون نسمة [إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، 71]. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفقر ينحصر في مناطق معينة، بل أنه ينتشر على النطاق العالمي بدرجات متفاوتة. ويبدو أن الدراسات الاجتماعية تميل إلى تأكيد هذا الانتشار، فـ "ميرتا" Merita و "ريتش" Rich يؤكدان على أنه يوجد شخص واحد من بين كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، وخاصة بين المواطنين السود، أما "بيرغر" Berger و "توهوز" Neubauss " فوشيران إلى بقاء خمس (1/5) الأمريكيين أو حوالي خمسين (50) مليون يعيشون في ظل الفقر [إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، 1997، 26]. وإذا كان حلولاً للبعض تأكيد وجود ثقافة خاصة بالفقراء أينما وجدوا، فإن "أوسكار لويس" O. Lewis يرى أن خمس (1/5) أولئك الذين يقعون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية هم الذين يشتركون في السمات التي تشملها ثقافة الفقر.

هذا وتكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الاجتماعية عن وجود اهتمام كبير بظاهرة الفقر التي تنتشر وتتزايد بطريقة مخيفة ومطردة. ويعكس هذا الاهتمام التغيرات في الفكر السياسي الأوروبي خلال العشريتين الأخيرتين. وإذا كنا نلمس في الوقت الحاضر اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة الفقر، فإن هذا الأخير يعبر دائماً عن ظروف معيشية متدهورة ووضع اجتماعي متدنٍ وهامشي. ولتشخيص وتفسير هذا الوضع المتردي والهامشي، قدم "فريدمان" Friedman تصوراً رباعياً يتمحور حول طروحات الأكاديميين وعلماء الأخلاق والبيروقراطيين والاستراتيجيين والجدول أدناه يوضح ذلك [جون فريدمان، 16-17].

جدول يوضح الفقر من حيث دلالاته وسبل مكافحته

سياسات مكافحة الفقر	تعريف الفقر	معايير تحديد الفقر	
<p>1. توفير الخدمات الأساسية للقراء.</p> <p>2. تقديم المساعدات لذوي الدخل المنخفض.</p> <p>3. إعادة توزيع الدخل.</p> <p>4. تشجيع برامج الرعاية الاجتماعية.</p> <p>5. تفويض السلطات للهيئات الدنيا بما في ذلك المنظمات المهتمة بقضية الفقر.</p>	<p>1. يشير الفقر إلى تنامي المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل.</p> <p>2. الفقراء هم فئات اجتماعية ذات دخل منخفضة.</p>	<p>الدخل</p> <p>1. انخفاض الدخل.</p> <p>2. الفقر المطلق.</p> <p>3. الفقر النسبي.</p>	<p>البيروقراطيون</p>
<p>1. تقديم المساعدات للفقراء.</p> <p>2. تشجيع الأعمال الخيرية المحلية.</p> <p>3. تشجيع الإحسان إلى الفقراء.</p> <p>4. إبعاد الفقراء غير المستحقين (الفئات الشريفة) عن التعاملات الإنسانية العادية، مثل الزواج بهم في السجون</p>	<p>أولاً- يرتبط الفقر بالأوضاع الاجتماعية المزريّة التي تعيشها فئات اجتماعية واسعة بسبب نقاسها وعدم تحمل مسؤولية المخاطرة.</p> <p>ثانياً- الفقراء هم أشخاص يفضلون الحياة السهلة على العمل الجاد ويستهنون ويفشلون في التخطيط لمواجهة الأيام الصعبة المقبلة.</p>	<p>المسؤولية</p>	<p>علماء الأخلاق</p>

		<p>وفي تحديد علماء الأخلاق لظاهرة الفقر ، ركزوا على الفئات الاجتماعية التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. المتوكل على الله (يتحمل مسؤولية الفقر).</li> <li>2. المعدم (الفقر فورا مطلقا).</li> <li>3. المحروم (الذي لم تشبع حاجته).</li> <li>4. الكادح (الذي يحتاج إلى مساعدة).</li> <li>5. مستحق المون (يحتاج العون والمساعدة).</li> <li>6. الفقير باختصار (أديان كثيرة تشجع الإحسان إلى الفقير ، حتى بعض الكليات الدينية تختار الفقر عن طواعية مثل الرهبان المتسولون).</li> <li>7. الفئات الخطيرة (جرأتم في جسم المجتمع).</li> <li>8. لفئات الشعبية (البروليتاريا ، الطبقة الدنيا ، ذوي الدخل المنخفض... الخ).</li> </ol>	<p>أو الملاجيء.</p>
		<p>أولا- يشير الفقر إلى ظروف الحرمان المادية والاجتماعية التي يعانيها الفقراء من جواء</p>	<p>1. إنهاء أو التقليل من حالة السيطرة واللامساواة.</p>

<p>الأكاديميون</p>	<p>الإستغلال و اللامساواة</p>	<p>اللامساواة. ثانيا- الفقراء هم فئات اجتماعية مستغلة وتمسة نتيجة(الأضرار وألوان الحرمان)تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي. - وفي تحديد الأكاديميين لظاهرة الفقر، ركزوا على: 1. الفقر الهيكلي(ينتج الفقر عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي - الاجتماعي التي تساعد على وجود تجاوزات، وعدم المساواة... الخ. 2. العزل/الإبعاد(حرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية ومن الحصول على قسط عادل من عائدات النمو الاقتصادي). 3. التهميش 4. الاستغلال.</p>	<p>2. إيجاد وظائف جديدة وإعادة التأهيل. 3. إدخال إصلاحات اقتصادية مثل منح أراضي لمعمومي الملكية. 4. إدماج قوة العمل المهمشة والمعزولة في عملية التنمية. 5. التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الشاملة والمعلنة). -تشجيع البحث العلمي بغرض إيجاد البدائل المناسبة للقضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء.</p>
<p>الاستراتيجيون و منظرو القوة</p>	<p>التجريد من القوة</p>	<p>أولا- الفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة أو اعتماد القدرة. ثانيا- الفقراء هم فئة</p>	<p>1 التنظيم الذاتي للفقراء. 2. المساعدات الخارجية(الدولة</p>

		اجتماعية معدومة السلطة ومجردة من القوة.	<p>خاصة).</p> <p>3. يتعين قيام حركات احتجاج سياسي للفنت الأنظار إلى حق الفقراء في الحياة والاعتراف بحقوقهم وإعطاء الفرصة لأصوات الفقراء العديدة كي تصبح مسموعة.</p> <p>4. المشاركة في العمل الجماعي ومحاولة اكتساب مزيد من القدرة للتحكم في وسائل العيش.</p>
--	--	--	--

كما ويثير فريدمان في نفس الوقت مسألة الفقر والأليات الواسعة للحماية الاجتماعية التي يقوم عليها النموذج الاجتماعي الأوروبي. ويمكن تبين ملامح هذه الآليات ليس في القضاء على ظاهرة الفقر، وإنما في انبعاثها من جديد ووصفها بأوصاف عديدة نالت اهتمام الباحثين، الذين اتجهت جهودهم نحو صياغة مفاهيم جديدة تتماشى وتحول الفكر السياسي الغربي الحديث، وذلك بعد فشل الأطروحات المتنازلة حول العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المتواصل والحماية الاجتماعية الشاملة. ويتجلى هذا التحول في تحديد الدوائر الأوروبية الرسمية لظاهرة الفقر وتغير المواقف والمقاربات النظرية والسياسية تجاه هذه الظاهرة التي ارتبطت فسي

الأدبيات الفرنسية خلال السبعينيات بالحرمان الذي اقتصر آنذاك على التقليل التدريجي من تناقضات النظام لإعادة التوزيع بغرض تحقيق المساواة.

وهذا ما دفع الباحثين الأوروبيين إلى محاولة تشخيص واقع مجتمعاتهم المعاصرة واقتراح البدائل النظرية والعملية والسياسية لمواجهة تحديات مجتمعاتهم (البطالة الهيكلية، انتشار أشكال جديدة للفقر والتهميش وانهيار الروابط الاجتماعية... الخ) الراهنة والمستقبلية من ناحية، ومعالجة اختلالات البناء الاجتماعي وإعادة توازنه وتحقيق التماسك الاجتماعي الأوروبي من ناحية أخرى.

ولتحقيق هذا المسعى وتجسيدا لدولة التوازن الاجتماعي العام (فرنسا)، أو دولة العمل الاجتماعي (أمريكا)، إنكب الباحثون من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على دراسة مجتمع الأجراء وحقوق الإنسان، ومسألة انهيار الروابط الاجتماعية وتضاؤل نطاق الحماية الاجتماعية، وذلك لإثارة مسألة محورية في التنظير السوسيولوجي الغربي تتعلق بإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل الدولة، وخاصة بعد اتساع حجم الفئات المختلفة الواقعة تحت تأثير عدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي أو المعرضة لخطر أشكال معينة من التهميش [Lomnitz, 110-121].

ومن بين المفاهيم التي صيغت للتعبير عن وضع هذه الفئات هو مفهوم الحرمان الاجتماعي الذي تعددت تحدياته وتباينت أطره التصورية. ففي الاستخدامات العامة، يشير إلى الحاجة غير المشبعة أو إنكار الحقوق الأساسية إلى جانب اقتصاره في بعض الأحيان على الفئات القابعة في قاع السلم الاجتماعي.

وإذا ما خرجنا من دائرة التصورات العامة لمفهوم الحرمان الاجتماعي، استطعنا أن ندرك على الفور أن المعضلة الأساسية التي واجهت الدارسين تتعلق بمسألة التغييرات في التفكير السياسي الأوروبي الذي أنتج مفاهيم جديدة وكذلك طمس الحدود والاندماج بين هذه المفاهيم وقضية الفقر. على أن الشيء الجدير

بالتأكيد هنا هو أن تحليلات الباحثين الأوروبيين لهذه المفاهيم وخاصة مفهوم الحرمان الاجتماعي، قد استندت في الغالب إلى طروحات 'دوركايم' حول التضامن وانهيار الروابط الاجتماعية.

وقبل البدء في تناول مختلف التحديدات والنماذج النظرية التي تناولت ظاهرة الحرمان الاجتماعي، يجدر بنا أن نشير إلى أن الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة يربط بالمجهودات التي تبذل للمحافظة على تناسل مكونات البناء الاجتماعي وتوازنه وتهديته وجعل الفقر - كما يرى 'ستروبل' - ظاهرة طبيعية، وتحويله إلى حالة معينة مؤقتة (بيير ستروبل، [31]). وما الحوار الاجتماعي الجاري في فرنسا ( منذ الستينيات إلى يومنا هذا) إلا تدعيماً لأليات النظام الاجتماعي واستمراره وتجديده. ففي الستينيات والسبعينيات من هذا القرن تمحور هذا الحوار حول عدم المساواة في ظروف المعيشة، ثم امتد ليشمل موضوعات أخرى تتعلق بالمساواة في الفرص المتاحة يستقر في السنوات الأخيرة على ظاهرة الحرمان الاجتماعي بأبعادها المادية والاجتماعية، وخاصة الدوركايمية منها المرتبطة بانقطاع الصلة بين الفرد والمجتمع ككل.

ويعتبر هذا التحول في نطاق المعالجة (من التوزيع إلى قضايا الترابط والتكامل الاجتماعي) استجابة لتغير الفكر الاجتماعي والسياسي الأوروبي المرتبط بأبنية اجتماعية - متغيرة ومحكومة بأطر نظامية تقوم على التوازن والتناغم والانسجام والتكامل. ومما يدعم هذا التصور هو تراكم الإنتاج الرسمي المتعلق بالفقر وفشل مزاعم مؤسسي دولة الرفاهية (القضاء على الفقر، استمرارية النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة والحماية الشاملة)، وكذلك تحليلات الباحثين الاجتماعيين للأشكال الجديدة من الفقر والحرمان؛ ولعله من المناسب هنا أن نبدأ بموقف المؤسسات الأوروبية الرسمية تجاه هذه الأشكال ثم نتدرج بعد ذلك لمناقشة التنظير

الجديد وعلاقته بما يفرخه واقع التشكيلات الاجتماعية الطرفية من أعداد متزايدة من الفقراء والمحرومين والمعدمين والجياع.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، يبدو جليا من خلال استعراض أدبيات الفقر والحرمان أن المجموعة الأوروبية قد تغيرت مواقفها تغيرا كبيرا خلال العشرين سنة الأخيرة. ففي عام 1975 أقر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية تعريف الفقر كما يلي: 'يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل لدرجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها' [بيير ستروبل، 35]. أما في سنة 1997 فقد حدد المجلس الأوروبي المحرومين على أنهم 'فئة كاملة من البشر، تخرج عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا' [بيير ستروبل، 33].

ويلقي هذا التغيير تدعيما في كثير من الدوائر الأوروبية مثل هيئة مراقبة السياسات الوطنية التي تشير إلى أنه بالإمكان تحليل الحرمان الاجتماعي بمفهوم إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع. ويزيد 'Room' هذه النقطة توضيحا عندما يربط بين عجز المواطنين عن الحصول على حقوقهم الاجتماعية وتعرضهم للمعاناة من إجراءات تعميم الحرمان الذي يسيء إلى مشاركتهم الاجتماعية والمهنية [Room, G. et al., 16].

ومن الواضح أن هذه التعريفات تكشف عن تغير المفاهيم المستخدمة وتفسير مضامينها (عدم التركيز على الجانب الاقتصادي وحده)، إلى جانب أن هذا التغيير – كما يرى سروبل – ليس مجرد نتيجة لمواكبة الظروف الاجتماعية – الاقتصادية، بل أنه دليل بالأحرى على التغيير العميق في الأفكار الخاصة بالتكامل الاجتماعي وتدخل الحكومة لتحقيق التضامن الاجتماعي. وترتبط هذه النقطة باهتمام أخو أولاه

منظرو الاتجاه التعددي الوظيفي عنايتهم يتمثل في دراسة مشكلات الفقر والحرمان من منظور التغيير الدينامي المتوازن. وهنا نجد "بريليس Prelis" و "أوفوارد Euvrard يعرفان الحرمان بأنه إخفاق واحد أو أكثر من أنساق الانتماء الذي يعد أساسيا في أداء المجتمع لوظيفته (مثل نظم الحماية الاجتماعية... الخ) [Euvrard, F. et Prelis, A., 1994, 38]. أما "تاونساند Townsend" فيعرف المحرومين نسبيا في ضوء عدم استطاعتهم الحصول على ضرورات الحياة (الغذاء، الخدمات... الخ)، أما إذا كانوا يفتقرون إلى الموارد أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع فإنهم في هذه الحالة يقال عنهم أنهم في حالة فقر، ولم يتوقف تاونساند عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك عندما ربط الحرمان بمستوى معيشة أدنى من المستوى المتاح لأغلبية أبناء الوطن أو المقبولة اجتماعيا أو الذي يقرره الدستور [Townsend, P., 1993, 36].

ومن الطبيعي نتيجة لذلك أن تجري دراسات تحليلية ومعقدة حول الفقراء والمعدومين، لكن أكثر النقاشات حيوية هي تلك المتداولة بين المنظرين الراديكاليين والماركسيين الجدد، والتي تتمحور حول إشكالية محددة هي إشكالية التناقض - الظلم - اللامساواة. وقد عالج "إسماعيل قيرة" هذه الإشكالية في دراسة له نشرت في "جدل" - كتاب العلوم الاجتماعية، تحت عنوان: "نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن". ولكن تبقى الإشارة إلى نقطة محورية أثارها "لاتدا" في عدد من دراساته حول الفئات المدنيّة الدنيا، وهي قضية الحدود والتداخل بين هذه الفئات. وفي هذا الإطار يشير لاتدا إلى أن المحرومين يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائيا) والفقراء العاديين الذين يشغلون حيزهم المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما المعدمين (العاطلين وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت... الخ)، فيمتازون عن الفقراء بأنهم يعيشون دون خط الفقر

ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة الذين لا يفصلهم عنهم إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل، والأمل بالخروج من قاع المدينة، والسعي إلى تحقيق هذا الأمل. وهنا يقر لاتدا صراحة بأن الحدود الاجتماعية بين العناصر الرثة والمعدمين والفقراء العاديين هي حدود على درجة كافية من المجازية - سهلة الانزياح والزوال. الأمر الذي قاده إلى تصنيفهم تحت غطاء مفهوم واحد، وهو: الفئات المدنية الدنيا.

وبدون الدخول في الجدل الدائر حول تسميت هذه الفئات (الهامشيون، دون الطبقات، المنزوعون طبقيا، البروليتاريا الرثة، العمالة غير الرسمية...) وميلها نحو التطرف للتعبير الاجتماعي عن الذات، فإن الشواهد الواقعية تؤكد أن هذه الفئات ما زالت تتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، ترتبط بعملية التهميش والاستغلال. ومن المعلوم أن تلك الفئات تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى آخر، لكن تزايد وزنها وتعاضم دورها في تحديد اتجاهات التطور، بعد أن ظلت لفترة طويلة على هامش التاريخ، قد جعلها موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية إلى جذبها إلى حلبة الصراع، وتغيير ميزان القوى.

ورغم أن قياس الفقر بمنظور الحرمان ما زال صالحا للاستخدام، فإن المتبوع للتراث الاجتماعي يلاحظ ما يعتري مفهوم الحرمان من تعديل وتفتيح تارة، أو بإعادة صياغة وصك مفاهيم بديلة تارة أخرى. فهذا "كاستيل" Castel " يقترح مفهوم عدم الانتساب أو الاتسلاخ، ويعطي "بوغام" Paugam بديلا آخر أسماه عدم الاعتراف الاجتماعي، أما "دو غولجاك" De Gaulejac و "ليونيتي" "Leonetti" فيركزان على ظاهرة التتكك. ومن الطبيعي أن ترتبط هذه المفاهيم بنماذج نظرية محددة، منها نماذج التضامن والتخصص والاحتكار التي تنطلق من تصورات

مداولة في المجالين السياسي والأكاديمي، وتكثرت في مجملها حول المواطنة والتكامل الاجتماعي.

وكما يشير إسم النموذج الأول (التضامن)، فإن أصحابه أكثر تعاطفاً وتحيزاً لمبادئ البنائية الوظيفية، لذلك جاءت محاولتهم عبارة عن جهود لتدعيم استمرار توازن المجتمع (آليات الحماية الاجتماعية، الديمقراطية وما إلى ذلك)، أكثر من اهتمامهم بإيجاد صيغة نظرية جديدة؛ ومع ذلك فقد كان لـ"سيلفر" Silver وغيرهما إسهاماتهم الواضحة في ربط الحرمان بانهيار الروابط الاجتماعية والتفكك في نسيج العلاقات الاجتماعية، وكذلك قطع الصلة بين الفرد وبيئته. وهذا ما أكدته أنصار نموذج التخصص عندما نظروا إلى الحرمان في ضوء الفصل غير المناسب بين المجالات الاجتماعية (تعد الحقوق الأساسية والحريات أساس التنقل بين هذه المجالات). وكذلك الانحراف الفردي والتمييز الاجتماعي. وفوق هذا وذلك، فإن نموذج الاحتكار ينظر إلى الحرمان في ضوء آليات الانغلاق الاجتماعي واحتكار بعض الموارد لبيير ستروبل، 43.

وفي هذا الصدد يكشف تحليل "ماكلوف" Maclouf "لظاهرة الحرمان المتنامية في المجتمعات الأوروبية على أن عدم المساواة في تقسيم العائدات تؤدي بالياتها المتجددة إلى توليد تمايزات وانحرافات جديدة [Maclouf, 1994, 39, N 38]. كما تكشف في ذات الوقت تحليلات نماذج الفقر المطلق (أساسيات الحياة)، والنسبي (متوسط الأحوال المعيشية لمجتمع معين)، والذاتي (إدراك الوضع الاجتماعي)، والعزل عن معاناة المحرومين نتيجة تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي. وهذا ما دفع الباحثون الأوروبيون إلى العودة من جديد إلى إثارة الإشكالية الارتكازية التي تدور حول ترسيخ العمالة الكاملة ودعم مجتمع العمل المسأجور، وكذا دعم أفكار التضامن، وتعميم مظلة التأمين الاجتماعي. وفي هذا السياق يشير

ستروبل إلى أن تزايد ظاهرة الفقر بلا ضابط تثير في أوروبا اليوم نقاشا حادا حول مسائل اجتماعية جوهرية تتعلق بالبحث عن بديل لمجتمع الأجراء المتجه إلى التفكك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظاهرة عدم الاستقرار المزمنا لم تعد مبنية على العمل، ولكن على توزيع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. ولقد أضف ستروبل إلى ذلك قضية أخرى تدخل في صميم معضلة الفقر وتكامل أو تفكك مجتمع العمل المأجور، وهي مستقبل دولة الرفاهية.

ونستطيع أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات الحديثة. فلقد دعا فريدمان إلى إعادة تحديد ملامح تفكيرنا حول الفقر الهيكلي في الشمال والجنوب، وناقش مسألة تحويل السلطة وحقوق المواطنين، وكذلك قدم نموذجا لدعم الفئات الفقيرة أساسه اقتصاد الأسرة والموارد التي يحتاجها أي منزل أو أسرة لإنتاج مستلزمات الحياة دون أن يغلج الجهود المحلية ومشاركة الدولة.

وترتبط هذه القضايا باهتمام آخر أولاه ستروبل عنايته ويتمثل في دراسة مشكلات الحرمان، مجتمع الأجراء وحقوق الإنسان. وهنا نجد ستروبل يثير مسألة انتشار نوع جديد من الفقر في أوروبا رغم المستوى العالي الذي توفره دولة الرفاهية نتيجة لضعف التضامن الاجتماعي الذي قد يؤثر على بنیان المجتمع. ويبدو أن ذلك هو ما دفع ستروبل إلى مناقشة مظاهر الفاقة الاجتماعية وعمليات تفكك الروابط الاجتماعية وتهميش وحرمان أو عزل بعض الفئات الاجتماعية.

وإذا ما أمعنا النظر مرة أخرى في تحليلات فريدمان وستروبل، لاحظنا أنها تنطوي على عناصر مشتركة لعل أهمها اتساع نطاق معالجتهم لظاهرة الفقر ودعوتهم لإعادة التفكير من جديد في هذه الظاهرة، ومحاولة صياغة أطر نظرية جديدة لمعالجتها. إلى جانب سن السياسات المناسبة ومشروعية إعادة التوزيع على

من هم أكثر فقرا وإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل دولة الرفاهية، إلى جانب إعادة دراسة سياسات التوظيف والتغييرات في علاقات العمل... الخ.

إن المشكلة الأكثر إلحاحا اليوم في المجتمعات الغربية تتعلق بكيفية المحافظة على آليات الاتجاه التعددي الوظيفي كما أنتجها الواقع الأوروبي أمام التغييرات التي تعثره، وخاصة تزايد وانتشار ظاهرة الحرمان والعزل وانهيار الروابط الاجتماعية؛ ولتمكين هذا الواقع من استعادة فعاليتها صيغت العديد من السياسات والنظريات لإعادة إقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي (السياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية، بيانات الحقوق السياسية والاجتماعية، وسياسات الحد الأدنى للدخل، نظام شامل للتنظيم البيروقراطي يحقق التماسك بقدر الإمكان)، ومواجهة التهديدات الناجمة عن تفكك التجمعات القديمة ونشوء النزعة الفردية على نطاق واسع، وخاصة الخوف من اجتياح مجتمع حقوق الإنسان كارثة الجدال حول حدوده الرمزية أو الحقيقية [بيتر ستروبل، 42-47].

إن بحث العالم الغربي عن بدائل نظرية وعملية للمحافظة على استمراره وتوازنه، وعن صيغ جديدة للتعامل مع الفئات الدنيا، هو في الواقع بحث متواصل عن تدعيم هيمنة النمط المركزي، وترسيخ تخلف وتبعية التشكيلات الاجتماعية الطرفية التي يفرخ واقعها أشكالاً متعددة من الفقر والحرمان الاجتماعي، وكذلك تجسيد العقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حرب واحدة مستمرة منذ بدء الحياة على الأرض هي حرب الفقراء والأغنياء، فكل الحروب تنتهي إلا حرب الفقراء.

ومن الواضح أننا نرى من وراء هذا القول بأن الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخية أسهمت في وجود نظام عالمي يتميز بانتقاسامه البيئوي إلى تشكيلات اجتماعية متطورة وغنية، وتشكيلات اجتماعية تبعية - متخلفة وفقيرة. وهناك شواهد تاريخية وأمبريقية معاصرة تصف الوضع المتردي

لهذه الأخيرة التي يعاني جل مواطنيها من الفقر والحرمان. ففي الجزائر مثلا، يلاحظ أنه بعد أن تسارع نمو البلاد في سنوات الستينات والسبعينات وارتفع عدد المشاريع الاستثمارية بشدة، تدهورت الوضعية في السنوات العشر الأخيرة، مما انعكس سلبا على سوق العمل والأجور، وتفاشى الفقر بشكل ملفت للانتباه.

وقد بين دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1996 أنه بخصوص الملامح الأساسية للحرمان البشري في الجزائر، أظهرت البيانات بأن عدد السكان بدون خدمات صحية بين 1985 و 1995 بلغ نصف مليون، ووصل عدد السكان دون مرافق للصرف الصحي إلى 6.1 مليون، وبلغت نسبة الأمية لسنة 1995 لمن يتعدى سنهم 15 سنة 6.6 مليون، ونسبة الأمية بين الإناث 4.3 مليون لمن يفوق عمرهن 15 سنة. أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصل سنة 1992 إلى 534 ألف، وبلغ عدد الأطفال للفترة الممتدة بين 1985 - 1995 دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ما يعادل 334 ألف، فيما بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة 50 ألف طفل وذلك سنة 1994.

والواقع أن تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان مبنيا على أساس الصناعات المصنعة والمتسم بالرسمية إلى اقتصاد السوق المشوه والتابع، قد زاد من حدة التحديات الكبرى التي بدأت تفرز ظواهر غابت عن شوارعنا سنين عديدة، مثل تقشي ظاهرة التسول في موازاة تفاقم حدة البطالة وموجة التسريح التي شملت آلاف مناصب الشغل إلى جانب التحول الواضح للاقتصاد نحو اللارسمية، وذلك من خلال الاتساع المتزايد للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تستوعب جل القادمين إلى سوق العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية تحاول في خضم المؤامرات التي تحاك ضد الشعب الجزائري، إنجاح الإصلاحات الهيكلية الجارية حاليا ووضع

آليات لحماية الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك من خلال ما يسمى بالشبكة الاجتماعية التي تنقسم إلى فرعين إثنين وهما: المنحة الجغرافية للتضامن الموجهة لأرباب العائلات عديمي الدخل والمعوقين وغير القادرين عن العمل، والتعويض المرتبط بالنشاط ذي المنفعة العامة، إلى جانب الصندوق الوطني لبطالة... وما إلى ذلك من المحاولات الكثيرة في هذا الاتجاه؛ وتبقى مدى نجاعة هذه التجربة رهنا للمستقبل.